دور الحوكمة في تخفيض بعض مخاطر الاستثمار
دراسة وصفية تطبيقية في المصارف العراقية الأهلية

م.م عباس علوان شريف المرشدي جامعة الفرات الأوسط التقنية / المعهد التقني بابل

المستخلص:

استهدف البحث دراسة العلاقة بين الحوكمة وبعض مخاطر الاستثمار في النظام المصرفي على اعتبار أن تطبيق الحوكمة يؤدي إلى دعم وسلامة النظام المصرفي فضلاً عن أهميتها في حل المشاكل التي تعاني منها أنظمة الرقابة في المصارف التجارية الخاصة في العراق .

استخدم التحليل الوصفي المتمثل بالاستبانة الموجه إلى الكادر المتقدم في المصارف عينة البحث (مدير ، معاون مدير) فضلاً عن معادلات النسب المالية لبعض مخاطر الاستثمار ، والتحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss – 17 .

استنتج البحث انعدام الأثر ذات الدلالة الإحصائية للمتغيرين التابعين لمخاطر الاستثمار المتمثلة بنسبة الائتمان النقدي على إجمالي الموجودات ونسبة الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع على المتغيرات المستقلة سواء كانت بشكل إجمالي أو مستقل والتي تمثلت بمسؤوليات مجلس الإدارة والمعاملة المتكافئة لكل فئات المساهمين وحماية حقوق المساهمين ودور أصحاب المصالح والإفصاح والشفافية . ان أعلى معامل أرتباط بين نسبة الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع و المتغيرات المستقلة باجمعا اذ بلغ (٥٤%). وان اقل علاقة موجبة لمعامل الارتباط اذ بلغ (٢٨%) بين نسبة الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع والافصاح والشفافية .

Abstract:

Targeted research to examine the relationship between governance and investment risks in the banking system on the grounds that the application of corporate governance leads to the support and safety of the banking system as well as its importance in solving the problems of the control systems in the private commercial banks in Iraq.

The researcher used descriptive analysis questionnaire addressed to advanced staff in the research sample banks (Director, Associate Director) as well as the equations of the current ratios of investment risks in addition to statistical analysis using spss – 17 program.

Concluded Find a lack of statistical significance of the variables belonging impact (investment) represented by the cash credit on the total assets of the monetary credit to total deposits at the independent variables and the proportion of whether overall independent Laze marked by the responsibilities of the Board of Directors and equal treatment for all shareholders categories and the protection of shareholders' rights and the role of the owners risk interests and disclosure and transparency.

The study recommended the following discussion and analysis of the results to answer and the impact of governance in reducing investment risk and the relationship between corporate governance standards and rates of investment

المقدمـة:

تعد حوكمة الشركات Corporate Governance من المصطلحات الحديثة ، وقد تزايد التركيز على هذا المفهوم خلال العقود الثلاثة المنصرمة وهو وثيق الصلة بنشاط اقتصادي حيوي وهي الشركات المساهمة التي تحتل مساحة كبيرة في النشاط الاقتصادي ، وخاصة المصارف في الدول المتقدمة والنامية ، كونها (تُحكم) من قبل جهات عديدة (مجلس الإدارة ، الجمعية العامة ، الإدارة التنفيذية) ، وقد أعطى هذا المفهوم اهتماماً لكل جهة من هذه الجهات الثلاثة منفردة ثم اهتماماً خاصاً لها مجتمعة كي تمارس (حاكميتها) من قواعد وممارسات واضحة المعالم ومحدودة . لقد ترسخت الحوكمة في النظام المصرفي وهذا يعني مراجعة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا على حد سواء بهدف ضمان حقوق حملة الأسهم والمودعين ، فضلاً عن الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالجهات الخارجية الفاعلة والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئات الرقابية ، إن تطبيق الحوكمة في المصارف له نتائج إيجابية متعددة أهمها زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار واستقرار سوق المال والحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري . ولأهمية النظام المصرفي في التفاعل مع التنمية الاقتصادية فقد سارعت العديد من المنظمات والهيئات إلى إيجاد معايير تجنب المصارف مخاطر التعثر والفشل انطلاقاً من مفهوم الحوكمة كونها وسيلة مهمة لمواجهة التأثيرات الناجمة عن التغيرات الاقتصادية والأزمة المالية العالمية والانهيارات المالية لعدد من المؤسسات والتي ترجع أسبابها إلى الممارسات غير الصحيحة ونقص الخبرة فضلاً عن سوء إدارة الموارد النقدية .

جاءت الدراسة بأربعة مباحث تناول الأول منهجية البحث فيما ركز الثاني على الأسس الفكرية لحوكمة الشركات وشمل مفهوم وأهمية الحوكمة وآلياتها ومعاييرها والحوكمة في النظام المصرفي ومخاطر الاستثمار، ثم تناول الجانب الميداني كمبحث ثالث وانتهت الدراسة بالاستنتاجات والتوصيات كمبحث رابع .

المبحث الأول : منهجية البحث

أولاً : مشكلة البحث

يعد القطاع المصرفي عنصر مؤثر في ديمومة وازدهار عملية التنمية الاقتصادية وهذا التأثير يمكن تفعيله بشكل إيجابي من خلال تبني الإجراءات والممارسات التي تعتمدها حوكمة الشركات من خلال تعديل القوانين والأنظمة والتعليمات العامة أو إصدار القوانين والأنظمة والتعليمات التي تتوائم مع متطلبات الحوكمة المتمثلة بوجود مجالس إدارات كفوءة تشرف وتراقب أعمال وممارسات الجهات التنفيذية و تعتمد خططاً إستراتيجية لإدارة المخاطر والتصدي لها في الوقت المناسب بما يؤمن حماية كافية لحقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة لفئات المساهمين كافة من جهة وتفادي مخاطر الاستثمار المصرفي من جهة أخرى . وتكمن المشكلة الرئيسة في العلاقة بين مبادئ الحوكمة ومخاطر الاستثمار في النشاط المصرفي ومدى التأثير في بعضهما البعض ، وبلور الباحث مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية :

١- هل أن حوكمة الشركات لها دوراً مؤثراً فاعلاً في خفض مخاطر الاستثمار في القطاع المصرفي ؟

٢- هل هناك علاقة بين معايير حوكمة الشركات (مسؤوليات مجلس الإدارة ، المعاملة المتكافئة لفئات المساهمين كافة ، حماية حقوق المساهمين ، دور أصحاب المصالح ، الإفصاح والشفافية) كل على انفراد مع بعض نسب مخاطر الاستثمار ؟

٣- هل هناك علاقة بين معايير حوكمة الشركات مجتمعة مع بعض نسب مخاطر الاستثمار ؟

ثانياً : أهمية البحث وأهدافه

تنبع أهمية البحث من كونها محاولة من قبل الباحث للربط بين متغيرين هما معايير حوكمة الشركات وبعض مخاطر الاستثمار ، وبعد البحث والتقصي في نطاق الحدود الممكنة ، وبسبب قلة البحوث في هذا المجال ، ولأهمية الموضوع في أغناء جوانب البحث النظري والتطبيقي ركزت الدراسة على العلاقة بين حوكمة الشركات وبعض مخاطر الاستثمار المصرفي.

إن للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية ومدى إمكانية عرضها لحقيقة المركز المالي ونتيجة النشاط في الشركات والسعي الدائم على اعتماد المعايير المحاسبية والأخذ بها بالطريقة التي تخدم مصالح المستثمرين بعيداً عن التلاعب الذي قد يعرض الاستثمار المصرفي إلى مخاطر ، وللتعارض في المصالح بين مُعدّي المعلومات ومستخدميها من جهة ، وبين المستخدمين أنفسهم من جهة أخرى يستدعي عدالة وصدق وحيادية التقارير المالية المقدمة للأطراف ذات العلاقة كافة . لذا فإن أهمية البحث تكمن في دراسة معايير حوكمة الشركات وعلاقتها ببعض مخاطر الاستثمار في القطاع المصرفي والإفصاح عنه ويهدف البحث إلى :

١- التأكيد على أهمية الحوكمة باعتبارها الحل الأمثل للمشاكل التي تعاني منها أنظمة الرقابة في المصارف التجارية الأهلية في العراق .

٢- الحاجة إلى تعزيز معايير حوكمة الشركات لتسهم في تخفيض مخاطر الاستثمار ومدى تأثيرها إن وجدت .

٣- مدى توفر الخطط الكفيلة التي تضمن تخفيض مخاطر الاستثمار المصرفي بما يتفق مع متطلبات الحوكمة .

ثالثاً : فرضيات البحث

لتحقيق أهداف البحث تم صياغة الفرضيات الآتية :

أولا : تتاثر نسبة الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع معنويا بمبادئ حوكمة الشركات المتمثلة بكل المتغيرات المستقلة (مسؤوليات مجلس الإدارة ، والمعاملة المتكافئة لفئات المساهمين كافة ، حماية حقوق المساهمين ، دور أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية) ، وتتفرع منها الفرضيات الآتية :

١- تتأثر نسبة الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع معنويا بمسؤوليات مجلس الإدارة .

٢- تتأثر نسبة الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع معنويا بالمعاملة المتكافئة لفئات المساهمين كافة .

٣- تتأثر نسبة الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع معنويا بحماية حقوق المساهمين.

٤- تتأثر نسبة الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع معنويا بدور أصحاب المصالح.

٥- تتأثر نسبة الائتمان النقدية إلى إجمالي الودائع معنويا بالإفصاح والشفافية.

ثانيا : تتأثر نسبة الائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات معنويا بمبادئ حوكمة الشركات المتمثلة بكل المتغيرات المستقلة (مسؤوليات مجلس الإدارة ، والمعاملة المتكافئة لفئات المساهمين كافة ، حماية حقوق المساهمين ، دور أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية) ، وتتفرع منها الفرضيات الآتية :

١- تتأثر نسبة الائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات معنويا بمسؤوليات مجلس الإدارة.

٢- تتأثر نسبة الائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات معنويا بالمعاملة المتكافئة لفئات المساهمين كافة.
٣- تتأثر نسبة الائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات معنويا بحماية حقوق المساهمين.
٤- تتأثر نسبة الائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات معنويا بدور أصحاب المصالح.
٥- تتأثر نسبة الائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات معنويا بالإفصاح والشفافية.

رابعا : أساليب جمع البيانات والمعلومات

أولا : الجانب النظري

أعتمد الباحث على المراجع العلمية من الكتب والبحوث وأطاريح الدكتوراه ورسائل الماجستير والدوريات العربية والأجنبية التي تخدم البحث ، فضلا عن الاعتماد على المواقع المتوفرة على شبكة الانترنيت ومحاولة الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث وتحقيق أهدافها .

ثانيا : الجانب التطبيقي

تم الاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف عينة البحث للسنوات (٢٠٠٩ – ٢٠١١) وتم الحصول عليها من سوق العراق للأوراق المالية والمتضمنة البيانات (الائتمان النقدي ، مجموع الودائع ، مجموع الموجودات) لغرض استخراج مخاطر الاستثمار والمتمثلة في نسبة الائتمان النقدي إلى مجموع الودائع ، ونسبة الائتمان النقدي إلى مجموع الموجودات .

خامسا : الأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة في التحليل

تم الاعتماد على عدد من الأساليب والأدوات الإحصائية للتوصل إلى النتائج واختبار فرضيات البحث وهي:

١ – **الوسط الحسابي** : وهو من أكثر مقاييس النزعة المركزية شهرة لما يتميز به من خصائص مميزة وسهلة في احتسابه ، استخدمه الباحث لمعرفة قدرة المتغيرات التفسيرية على تمييز مبادئ الحوكمة وتأثيرها في مخاطر الاستثمار ، ويحسب من خلال المعادلة التالية : (القريشي ، ٢٠٠٧ : ٨)

$$\overline{x}=\frac{\sum_i^n xi}{n}$$

٢ – **الانحراف المعياري** : يعرف بأنه "" الجذر ألتربيعي الموجب لمتوسط مجموع مربعات انحرافات قيم المتغير العشوائي عن وسطها الحسابي "" ، أستخدمه الباحث لمعرفة الفارق بين المتغيرات التفسيرية لمبادئ الحوكمة ومخاطر الاستثمار ، ويحسب من خلال المعادلة الآتية : (عبد السميع ، ٢٠٠٨ : ٧٦)

$$s=\sqrt{\frac{\sum_i^n(xi-\overline{x})}{n}}$$

٣ –**القيمة المعنوية** : تعرف بأنها "" احتمال الحصول على نتائج عينة أكثر تناقضا مع الفرضية المبدئية من نتائج المشاهدة ، وبصفة عامة فأن القيمة المعنوية الكبيرة تؤيد الفرضية المبدئية والقيم الصغيرة تؤيد الفرضية البديلة "" (الصياد وربيع ، ١٩٨٣ :٨٧) .

أن معظم البرامج الإحصائية الموجودة على الحاسب الالي تحسب هذه القيمة لسائر الاختبارات ومنها برامج (SPSS) . وبموجبة تم استخراج معامل الارتباط ومعامل التحديد.

سادسا: مجتمع وعينة البحث

يتكون مجتمع البحث من المصارف التجارية العراقية المسجلة جميعها في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (٢٠) مصرف ، وتم اختيار عينة عشوائية حجمها (١٢) مصرف بنسبة ٦٠% لإعداد نسب مخاطر الاستثمار المتمثلة في نسبة الائتمان النقدي إلى مجموع الودائع ، إذ تبين هذه النسبة مدى قدرة المصارف على

منح القروض والتسليفات اعتمادا على مجموع الودائع بأنواعها (الجارية ، الثابتة ، التوفير) ، أما نسبة الائتمان النقدي إلى مجموع الموجودات تبين قدرة المصارف على منح القروض والتسليفات معتمدة على قدرتها المالية وما لديها من سيولة وموجودات متداولة أخرى وموجودات ثابتة ، لان الأنموذج المعتمد في البحث قياس نسب مخاطر الاستثمار كمتغيرات ثابتة ، وشمل البحث مدة الدراسة ثلاث سنوات (٢٠٠٩ – ٢٠١٠ – ٢٠١١) ويبين الجدول رقم (١) نسبة مجموع الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع ونسبة مجموع الائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات للمصارف عينة البحث للسنوات ٢٠٠٩ – ٢٠١١ .

جدول رقم (١) متوسط نسبة مجموع الائتمان النقدي إلى مجموع الودائع ومجموع الائتمان النقدي إلى مجموع الموجودات للسنوات ٢٠٠٩ – ٢٠١١ *

ت	اسم المصرف	نسبة مجموع الائتمان النقدي إلى مجموع الودائع				نسبة مجموع الائتمان النقدي إلى مجموع الموجودات			
		2009	2010	2011	متوسط النسبة	2009	2010	2011	متوسط النسبة
١	بغداد	0.12	0.22	0.21	0.18	0.09	0.18	0.17	0.15
٢	العراقي الإسلامي	0.14	0.62	0.24	0.33	0.09	0.19	0.15	0.14
٣	الشرق الأوسط العراق للاستثمار	0.14	0.30	0.37	0.27	0.11	0.24	0.28	0.21
٤	الاستثمار العراقي	0.21	0.59	0.67	0.49	0.13	0.33	0.38	0.28
٥	الائتمان العراقي	0.05	0.03	0.03	0.04	0.03	0.02	0.02	0.02
٦	دار السلام للاستثمار	0.02	0.02	0.03	0.02	0.02	0.02	0.02	0.02
٧	الاقتصاد للاستثمار والتمويل	0.58	0.75	0.57	0.63	0.32	0.43	0.38	0.38
٨	سومر التجاري	0.61	0.27	1.45	1.11	0.49	0.41	0.44	0.45
٩	بابل	0.12	0.20	0.43	0.25	0.08	0.13	0.25	0.15
١٠	الخليج التجاري	0.19	0.24	0.40	0.28	0.14	0.16	0.24	0.18
١١	إيلاف الإسلامي	0.67	0.42	0.46	0.52	0.31	0.12	0.19	0.21
١٢	دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	. 58	0.63	0.25	0.49	0.33	0.22	0.16	0.24

*المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث للسنوات (٢٠٠٩-٢٠١١) وكما موضحة في الملحق رقم (١) .

المبحث الثاني:الأسس الفكرية لحوكمة الشركات

أولاً : مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها

١ – مفهوم الحوكمة

يعد مفهوم حوكمة الشركات من أحدث وأهم المفاهيم التي بدأت تلامس شكل مهم وحيوي من أشكال المنشآت في الوقت الحاضر ، ألا وهي شركات المساهمة ، وشهدت سباقاً عالمياً لترسيخ نظريات وقوانين الحوكمة لتكون ملائمة لخصائص العولمة من جانب ومتوافقة مع خصائص البلد المنظم من جانب آخر .

إن هذا المفهوم كنظام وممارسات أضحى أحد الأركان الأساسية لجذب الاستثمارات مما حدا بدول عديدة إصدار تقارير ودراسات جديرة بالاهتمام حول الممارسات المتعلقة بالحوكمة ، وقد سعى البنك الدولي من جانبه إلى تشجيع عقد مؤتمرات وحلقات نقاشية حول أنظمة الحوكمة على المستوى العالمي .

تم تعريف حوكمة الشركات من قبل جهات مختلفة فقد عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في سنة ٢٠٠٤ بأنها : (مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين) ويمثل الإطار الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة وأساليب تحقيقها والرقابة على الأداء . وتم تعريف حوكمة الشركات من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين سنة ٢٠٠٣ بأنها (النظام الذي يمكن مجلس إدارة الشركة مع تحقيق أهداف الشركة) أما مؤسسة التمويل الدولية IFC فعرفت الحوكمة بأنها (النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها) . أما الباحثان Shleifer and Vishny فقد عرفا الحوكمة بأنها (مجموعة من السبل أو الآليات التي تكفل لمجهزي الأموال والمساهمين عوائد على استثماراتهم) .

إن العاملين في الشأن الاقتصادي المهتمين في مفهوم الحوكمة يتفقون على أن مفهوم الحوكمة لا يقدم أفكاراً أو مبادئ مثالية أو يتصف بالكمال ولكن هناك إجماع بينهم على أن مفهوم الحوكمة ساهم بإحداث تغييرات مهمة على صعيد بيئة العمل في الشركات المساهمة من خلال نشوء ظاهرة ازدياد مساءلة مجلس الإدارة والاهتمام بالتدقيق الداخلي كوظيفة لها استقلال تام بعد الانهيار المالي لعدد من الشركات العالمية ، إن هذا الانهيار الذي حصل قبل حوالي أربعة عقود أسهم بنشوء وإنعاش مفهوم الحوكمة .

إن سوء إدارة مجالس الإدارة في هذه الشركات وانحيازهم التام لمصالح أعضاء مجلس الإدارة من خلال تحقيق مكاسب مادية على حساب مصالح وحقوق حملة الأسهم كان سبباً رئيساً في ترسيخ هذا المفهوم ، وقد رافق هذا الانهيار انعدام الثقة بمكاتب المحاسبين والمراجعين التي كانت تقوم بتشويه المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية لبعض الشركات بهدف التأثير على صافي الأرباح في الشركات المساهمة من جهة وتعرض القطاع المصرفي إلى مخاطر تخفيض الاستثمار المصرفي مما ألحق ضررا بمصالح أطراف عديدة .

إن إخفاق مجموعة من الشركات العالمية بسبب سوء الممارسات الخاطئة لأعضاء مجالس الإدارة وانخفاض درجة الثقة بالبيانات المالية الصادرة من مكاتب المحاسبين والمراجعين كان سبباً جوهرياً في نشوء وترسيخ مفهوم الحوكمة إلى جانب عوامل عديدة .

تعد حوكمة الشركات أحد الوسائل لمواجهة التأثيرات الناجمة عن التغيرات الاقتصادية الحديثة والأزمة المالية العالمية والانهيارات المالية للعديد من الشركات . والتي ترجع أسبابها إلى الفساد الإداري والمالي والممارسة غير السليمة للرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة ، وكذلك اختلال هياكل التمويل وعدم القدرة على توليد تدفقات نقدية داخلية كافية لسداد الالتزامات المستحقة عليها ، فضلا عن نقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ

المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية بجانب عدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للشركة (الخضيري ، ٢٠٠٤ : ٩٢) .

يساعد نظام الحوكمة الجيد على حماية مصالح كل الأطراف المهتمة بالتعامل مع الشركة ، وينظم العلاقات القائمة بين إدارة الشركة التنفيذية ومجلس إدارتها ولجنة المراجعة فيها ، مما يؤدي إلى تخفيض مخاطر الشركة ورفع قيمة أسهمها في السوق ، كما أن نظام الحوكمة الجديد يحسن من نوعية وكفاءة القيادة في الشركة ويحسن من جودة إنتاجها ، فضلا عن يساعد في تحسين كفاءة الشركة في استخدام أصولها والعمل على تخفيض تكلفة رأس المال (الهيتي ، ٢٠٠٥ : ١٥) . في رأي الباحث فأن الحوكمة تسعى الى وضع القواعد والمعايير التي تحكم العلاقة بين الادارة من ناحية واصحاب المصالح (الدولة ، الدائنون ، حملة الاسهم ، وغيرهم) من ناحية اخرى ومدى اهتمام الادارة بالمصالح الاساسية للمجتمع .

٢ – اهمية الحوكمة

يمكن إبراز الأهمية المحاسبية والرقابة لحوكمة الشركات فيما يأتي : (التميمي ،٢٠٠٧: ٧٥)

١- ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لجميع العاملين في الشركة ابتداءً من مجلس الإدارة مروراً بالإدارات التنفيذية وانتهاءً بأدنى مستوى من العاملين فيها .
٢- منع الفساد المالي والإداري في الشركة بأشكاله كافة .
٣- منع الأخطاء المتعمدة باستخدام نظم الرقابة المتطورة .
٤- ضمان استقلالية وكفاءة المدقق الخارجي ومنع خضوعه لضغوطات مجلس الإدارة .
٥- تحقيق الفاعلية القصوى لنظم المحاسبة والرقابة الداخلية باستعمال الأنظمة المتخصصة والمتطورة .
٦- تؤكد قواعد الحوكمة على تطبيق المعايير المحاسبية والتدقيقية الدولية والالتزام بها من قبل المحاسبين والمدققين معاً .
٧- التأكيد على الشفافية في عمليات الشركة ومعاملاتها كافة ، وكذلك في الإجراءات المحاسبية بالشكل الذي يؤدي إلى ضبط عنصر الفساد (سعيد ،٢٠٠٩: ٣٩) .
٨- إمكانية مشاركة أصحاب المصالح والمتعاملين مع الشركة لدورهم الرقابي لأداء الشركة المالي والإداري ومنع استغلال السلطات والصلاحيات في تحقيق المكاسب الشخصية غير المشروعة والمتاجرة بمصالح الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح (درويش ، ٢٠٠٧ : ٥) .

وتأسيساً على ما تقدم من معطيات ومؤشرات واضحة المعالم فإن حوكمة الشركات مفهوم واسع المضمون يساعد على حماية مصالح كل الأطراف التي لها علاقة بالتعامل مع الشركة وتحقيق العدالة والمساواة بينهم ، وتحسين مستوى الأداء ، والإعداد الجيد للمعلومات المالية والإفصاح عنها للأطراف كافة .

ثانياً : آليات حوكمة الشركات : Corporate Grovernance Mechanisms

إن آليات حوكمة الشركات تعمل على ضمان حقوق الأطراف ذوي المصلحة المرتبطين بالشركة من خلال إحكام الرقابة والسيطرة على الأداء بهدف التخلص من الفساد المالي والإداري في الشركات ، ورص منافع المدراء مع منافع حملة الأسهم ، وقد اختلف الباحثون في تحديد آليات حوكمة الشركات تبعاً لاختلاف البيئة المحيطة بالشركات التي تم إجراء دراستهم عنها ، إلا أنهم اجتمعوا على أن هناك آليات داخلية وأخرى خارجية ، ولكي يتوفر نظام فعال لحوكمة الشركات ينبغي على الشركة القيام بترتيبات تهدف إلى تقويض المخاطر عن

طريق تحديد العلاقات والمسؤوليات بين الإدارة والمساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والآخرين مقترنة بدعم الأسواق المالية والمؤسسات المهنية (حميدي،٢٠١١: ٤١-٤٢) . وهذه الآليات هي :

١- آليات حوكمة الشركات الداخلية

تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة ، إذ تقوم الهيئة العامة في الشركة بانتخاب رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وتولي المهام الإدارية والمالية والتخطيطية والتنظيمية والفنية اللازمة لسير نشاط الشركة ويقع على عاتقهم العمل بما ينسجم مع مصالح ناخبيهم . أما بخصوص امتلاك أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين لجزء من أسهم الشركة التي يعملون فيها ، فإن امتلاكهم لهذه الأسهم سيؤدي إلى تقليص الفجوة الناتجة عن صراع المصالح بين منافع حملة الأسهم من جهة ومنافع أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين من جهة أخرى .

ويرى Kelly إن امتلاك الإدارة لجزء من أسهم رأس المال في الشركة سوف يحفزها كثيراً نحو اختيار الأنشطة الأكثر أهمية والتي تعظم ربحية الشركة ، لأن ذلك سوف يعود عليهم بالنفع بالحصول على أرباح وتوزيعات الأسهم ، فضلاً عما يترتب على تلك التوزيعات من ردود فعل إيجابية للمتعاملين مع الأسواق المالية ، والذي ينعكس بدوره على زيادة أسعار أسهم الشركة مما يتيح لحامليها تحقيق العوائد ومنهم الإدارة ذاتها (الفضل ، ٢٠١١ : ٨) .

٢- آليات حوكمة الشركات الخارجية

تشمل القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي توفير المناخ العام للاستثمار في الدولة كقوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس والتلاعب والغش والانحراف عن هدف الشركة في تعظيم منافعها وتحقيق مصالح حملة الأسهم . إن لكفاءة القطاع المالي (المصارف وسوق المال) في توفير المال اللازم للمشروعات ، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات بالإضافة إلى الجمعيات المهنية للمحاسبين والمدققين والمحامين وغيرها ، أهمية لتحديد آليات حوكمة الشركات الخارجية والتي تضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة ، والتي تقلل من التعارض بين أصحاب المصالح .

تعطي هذه الآلية حلول جزئية للمشاكل التي فشلت آليات الحوكمة الداخلية في إيجاد حلول مناسبة لها ، وتصرفت بشكل غير مقبول اتجاهها ، فمن المحتمل أن يقوم المساهمون ببيع أسهمهم بدلاً من استخدام الفاعلية في مجلس الإدارة (والتي تعد آلية حوكمة داخلية) ، وإذا ما استمر ذلك فإن أسهم الشركة سوف تقل قيمتها السوقية حتى تصبح أقل من القيمة الدفترية ، وهذا يجعل المضاربون يسيطرون على الشركة(الحلاوي ، ٢٠١٠ : ٧٨) .

ثالثاً : معايير حوكمة الشركات

لغرض تطبيق حوكمة الشركات وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (0ECD)

في سنة ٢٠٠٤ مباديء حوكمة الشركات التي تم اعتمادها لغرض استمارة الاستبانة التي وزعت على مدراء المصارف ومعاونيهم في المصارف عينة البحث وهي : (0ECD,2004:58)

١- مسؤوليات مجلس الإدارة : يضمن هذا المعيار ضمان التزام مجلس الإدارة بتطبيق القوانين والشفافية في ترشيح المدراء التنفيذيين الذين يتمتعون بخبرة مهنية عالية لتحقيق المصلحة بين المصرف

والمساهمين والقيام بمهامه بموجب معايير أخلاقيات المهنة ، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية . إن العوامل الرئيسة التي تحدد فاعلية مجلس الإدارة لأداء مهامه في الرقابة على الإدارة هي درجة استقلالية المجلس ، وبشكل عام فإن مجلس الإدارة يصبح أكثر استقلالاً عندما يكون عدد أعضاءه الخارجين كبيراً .

(Polsiri and Sookanaphibarn , 2009 : 282)

٢- المعاملة المتكافئة لفئات المساهمين كافة : وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة ، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية ، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية ، و حمايتهم من أي عمليات استغلال أو استحواذ أو الاتجار بالمعلومات الداخلية فضلاً عن توفير المعاملة العادلة للمساهمين كافة . إن الحوكمة تضمن المعاملة المتساوية لحملة الأسهم ، بما في ذلك مساهمي الأقلية وحملة الأسهم الأجانب ، وينبغي أن تتاح الفرصة لحملة الأسهم جميعا في الحصول على تعويض مناسب عن انتهاك حقوقهم التي ضمنها القانون ، كما ينبغي أن يضمن حقوقهم في التصويت ومراقبة نشاط الشركة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (جبر ، ٢٠١٢ : ٣٩) .

٣- حماية حقوق المساهمين جميعهم : وتشمل نقل ملكية الأسهم ، واختيار مجلس الإدارة ، والحصول على عائد من الأرباح ، ومراجعة القوائم المالية وحق المشاركة الفاعلة في اجتماعات الجمعية العامة وحقهم في المساءلة والرقابة الجماعية للحد من مخاطر الاستثمار والتلاعب الداخلي وحماية أصول المصرف .

٤- حماية حقوق أصحاب المصالح : وتشمل احترام حقوقهم القانونية ، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق ، فضلاً عن مشاركتهم الفاعلة في الرقابة على الشركة ، وحصولهم على المعلومات المطلوبة ويقصد بأصحاب المصالح (الدائنون ، الحكومة، الأطراف الأخرى) .

٥- الإفصاح والشفافية : ويعني الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات ، الإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم ، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين ، ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير .

٦- ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات

ينبغي أن يتضمن أطار حوكمة الشركات تعزيز شفافية وكفاءة الاسواق ، وأن تكون متناسقة مع حكم القانون ، وأن تحدد بوضوح تقسيم المسؤليات بين مختلف السلطات الاشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة . كما ينبغي ان تكون الاليات القانونية والرقابية والتنظيمية بما

إن أبرز المقاييس التي كان لها دوراً كبيراً في قياس الإفصاح والشفافية وأكثرها شهرة واهتماماً بموضوع حوكمة الشركات كان مقياس مؤسسة Standerd and poors فضلا عن مقياس الباحثين Bushman and Smith ومن خلال دراسة هذين المقياسين وجد أن مقياس Bushmaa and Smith كان عبارة عن جمع آراء مجموعة من الدراسات التي طبقت على الولايات المتحدة وبالخصوص الدراسات التي تهتم بالقطاع المصرفي

(زيني،٢٠١٣: ٧٦) .

رابعا : الحوكمة في النظام المصرفي

إن الحوكمة في النظام المصرفي هي مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف ، وحماية حقوق ا لمساهمين والمودعين بالإضافة فضلا عن الاهتمام بعلاقتهم بالفاعلين الخارجيين ، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطة الهيئات الرقابية وأهمية تطبيقها بشكل سليم ، وهذا يعتمد على البنك المركزي ورقابته من جهة ، وعلى المصرف المعني وإدارته من جهة أخرى ، إن تطبيق الممارسات من خلال المعايير والمبادئ التي وضعتها (لجنة بازل) للرقابة على المصارف وتنظيم ومراقبة الصناعة المصرفية ، إذ أصدرت مبادئ عديدة للإشراف على المصارف في سنة ١٩٨٨ ، تم التركيز فيها على أهمية حوكمة المصارف لتطوير الإشراف على العمل المصرفي وقد أطلق عليها (بازل ١) ومن ضمن ما ركزت عليه مبادئ إدارة مخاطر الائتمان ومبادئ إدارة مخاطر معدل الفائدة ، لذا فإن إدارة المخاطر تعد مهمة جداً لإدارة المخاطر الائتمانية ، لأن فشل المصرف لا يؤثر فقط على أصحاب المصالح الخاصة مع المصرف أو المالكين فحسب ، وإنما يمتد إلى التأثير على استقرار المصارف الأخرى .

إن تعدد الأطراف من ذوي المصلحة مع المصارف من مستثمرين ومودعين ومراقبين يؤدي غالباً إلى تعقيد نظام الحوكمة فيها مقارنة مع الشركات غير المالية(Adams and Mehran,2003 :2)

تمارس المصارف دوراً رقابياً على الزبائن من الشركات المقترضة لحماية قروضها ، فضلاً عن مخاطر الإعسار المالي التي تتعرض له الشركات المقترضة (Nam , 2006 : 2) .

وفي سنة ١٩٩٩ أصدرت هذه اللجنة نشرة بعنوان تحسين الحوكمة في المصارف والتي جاءت بمبادئ لتعمل على سلامة الحوكمة في المصارف .

في سنة ٢٠٠٦ أصدرت الجنة ذاتها نسخة معدلة من مبادئها السابقة عن حوكمة المصارف والتي أطلق عليها (بازل ٢) وتضمنت المبادئ الآتية التي يقوم بها مجلس الإدارة وهي : (عبد الرزاق ، ٢٠٠٩ : ١٢)

١- أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين حسب المناصب التي يشغلونها ، ولديهم فهم واضح عن دورهم في حوكمة الشركات ، فضلا عن قدرتهم على الحكم السليم بشأن أعمال المصارف .
٢- المصادقة والإشراف على الأهداف الإستراتيجية للمصرف.
٣- وضع وتعزيز الخطوط العريضة للمسؤولية والمسائلة .
٤- ضمان إشراف ملائم من الإدارة العليا منسجم مع سياساته .
٥- فهم الأعمال التي تقوم بها وظيفة التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين ووظائف الرقابة الداخلية .
٦- على المصرف ضمان ملائمة ممارسات وسياسات المكافئات مع ثقافة المؤسسات المصرفية ومع الأهداف الإستراتيجية والطويلة الأجل وكذلك مع محيط الرقابة .
٧- إدارة المصرف على وفق أسلوب شفاف .
٨- فهم الهيكل التشغيلي للمصرف من خلال مدى الالتزام بالعمل وفق بيئة قانونية معينة .

إن المصارف الخاصة أكثر عرضة للتضارب أو عدم تماثل المعلومات بين المعدين والمستخدمين مقارنة بالشركات غير المالية الأخرى ، ففي المصارف لا يمكن ملاحظة تفاصيل القروض بسهولة ، ويمكن أن تختفي على المدى البعيد ، فضلاً عن أن المصارف باستطاعتها تعديل توليفة مخاطر موجوداتها بصورة أسرع من الشركات غير المالية ، كما أنها تستطيع إقصاء مشاكلها من خلال توسيع القروض إلى زبائن جدد ، كما تمتاز المصارف بتأثيرها الكبير على اقتصاد الدول التي تنشأ فيها ، من خلال ممارسة وظيفة منح القروض

والتسهيلات الائتمانية للمشاريع التجارية والصناعية ، فضلاً عن تقديم الخدمات المالية لعدد كبير من الزبائن (محمد وراضي ، ٢٠١٠ : ١٧ – ٢٥) .

إن دور الحوكمة لا يقتصر على وضع القواعد ومراقبة تنفيذها أو تطبيقها ، بل يمتد ليشمل أيضاً توفير البيئة الملائمة لدعم مصداقيتها وهذا لا يتحقق إلا بالتعاون بين الحكومة والسلطة الرقابية والقطاع الخاص والفاعلين الآخرين بما فيهم الجمهور . وتنطبق الحوكمة في الجهاز المصرفي على المصارف العامة والمصارف الخاصة والشركات .

خامساً : مخاطر الاستثمار في النظام المصرفي

تعرف المخاطر بأنها احتمالية تعرض النظام المصرفي أو أي مؤسسة مالية إلى خسائر غير متوقعة من استثمارات رئيسة معينة ، وإن هذا الاحتمال يثير قلق المدراء بشأن الآثار السلبية الناجمة عن استثمارات مستقبلية .

إن سياسة إدارة المخاطر تشمل الأزمات المحتملة والظروف غير العادية من خلال وضع أنظمة لقياس وتحديد المخاطر والسقف الزمني للخطر ، وهذا يستدعي وجود تخطيط استراتيجي وممارسات سليمة للتقليل من هذه المخاطر وتقويمها تبعا لظروف الشركة وتحديد المستوى المطلوب منها ، وهذا سوف يجنب الشركة الانزلاق في المشاكل المالية ويحميها من التعرض للانهيار ، وهذا من أهم الأهداف التي تسعى إلية مبادئ حوكمة الشركات إلى تحقيقها ، حين طالبت الشركات بالإفصاح عن ذلك وتوصيل المخاطر إلى مستخدمي المعلومات من أصحاب المصلحة (سفر ، ٢٠١٠ : ١٥-١٦) .

يمكن تقسيم مخاطر العمليات المصرفية إلى مخاطر الائتمان ومخاطر التضخم ومخاطر خفض الأرباح المتوقعة من عمليات الاستثمار ومخاطر تقلبات أسعار الصرف .

ويرى الباحث أن المخاطر التي يتعرض لها النظام المصرفي تكمن في :

١- مخاطر مالية ناجمة عن سوء إدارة الموجودات والمطلوبات ومخاطر الائتمان النقدي

٢- مخاطر العمليات الناجمة عن سوء إدارة الاستثمارات الكبيرة التي يعوّل عليها النظام المصرفي في التدفقات المالية . وعمد الباحث استخدام نسب مخاطر الاستثمار والمتمثلة في نسبة الائتمان النقدي الى إجمالي الموجودات ونسبة الائتمان النقدي الى إجمالي الودائع لتوفر البيانات المالية في المصارف عينة البحث وعلاقتها بالحوكمة ومدى التأثير بينهما .

المبحث الثالث:الجانب التطبيقي

نتائج الاختبار وتفسير النتائج

يوضح الجدول رقم (٣) التحليل الإحصائي لاستجابات أفراد العينة واتجاهات إجاباتهم ، إذ تم استخراج الوسط الحسابي الموزون لكل فقرة من فقرات المحاور المتعلقة بمعايير الحوكمة ولكل معيار على حده وللحوكمة ككل . وتم استخراج الاهمية النسبية والانحراف المعياري ودرجة التباين باستخدام الأساليب والأدوات الإحصائية وبرامج (S P S S) .

١- تبين أن الوسط الحسابي الموزون لمحور مسؤوليات مجلس الإدارة هو (٣,٩٢) وبانحراف معياري بلغ (0.92)في حين بلغت درجة التباين (٠.٨٥) وقد بلغت الأهمية النسبة لهذا المحور من وجهة نظر موظفي المصارف التجارية عينة البحث (٧٨ %) وكان الوسط الحسابي أعلى من الوسط الحسابي الافتراضي البالغ (٣) ، وقد بينت النتائج التفصيلية أن الفقرات (١ ، ٢) قد حققت (٣,٩٧) في حين بلغت الفقرات (٣ ، ٤ ، ٥)

(3.98 ، ٣,٩٠ ،3.77) على التوالي وهذا يشير إلى أن أعضاء مجلس الإدارة بذلوا العناية اللازمة لتحقيق أفضل مصلحة للمساهمين والمصرف التي تتسم بالكفاءة والمهنية وتطبيق معايير أخلاقيات المهنه والالتزام بتطبيق القوانين التي تحمي مصالح الأطراف الأخرى من أي انتهاك لحقوقهم وتمتع المدراء التنفيذيين بخبرة مهنية عالية فضلاً عن الحفاظ على استقلالية المصرف .

٢- اتضح أن الوسط الحسابي لمحور المعاملة المتكافئة للمساهمين (٣,٩٤) وهو أعلى من الوسط الافتراضي والانحراف المعياري (0.86) ودرجة التباين في آراء أفراد العينة (٠.٧٤) وبلغت الأهمية النسبية لهذا المحور (٧٩%) وتشير النتائج التفصيلية إلى أن الفقرات (٢ ، ٥) حققت أعلى مستوى حسابي إذ بلغ (٤.٠٧ ،٤,٨) على التوالي ، تليها الفقرتين (٣ ،١) حيث بلغت (٣.٩٢ ،٣.٨٥) على التوالي في حين بلغت الفقرة (٤) (٣,٨٠) وجميعها أعلى من المتوسط الافتراضي وهذا يدل على توفر المعاملة العادلة لجميع المساهمين فيما يتعلق بضمان الإفصاح وحماية حقوق المساهمين من إساءة الاستغلال وحصولهم على حقهم في التصويت فضلاً عن وجود إجراءات مناسبة وكفيلة بمنع التداول الصوري والشخصي للأسهم وحماية صغار المساهمين من استغلال كبار المساهمين .

٣- تشير النتائج إلى أن الوسط الحسابي الموزون لمحور حماية حقوق المساهمين (٣,٨١) وبلغ الانحراف المعياري (٠,٩٥) ودرجة التباين (٠.٩٠) وبلغت الأهمية النسبة (٧٦ %) حيث ظهر أن الوسط الحسابي الموزون أعلى من الوسط الافتراضي وهو أقل وسط حسابي لمحاور عينة البحث . وعلى مستوى النتائج التفصيلية لهذا المحور أن أعلى وسط حسابي للفقرة (١) بلغ (٣.٩٥) وهذا يعني تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية دون تجاوز حقوقهم أو التلاعب بها وبطريقة تتسم بالعدالة ، في حين بلغ المتوسط الحسابي الموزون للفقرتين (٣ ، ٥) هو (٣.٩٢، ٣.٨٧) على التوالي وهذا يدل على وجود قنوات اتصال فاعلة ونشطة بصفة دورية لحصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بالمصرف ، فضلاً عن حق المساهمين في المسائلة والرقابة الجماعية للحد من مخاطر الاستثمار والتلاعب الداخلي وحماية أصول المصرف وتأتي الفقرتين (٢ ، ٤) بمتوسط حسابي موزون إذ بلغ (٣.٧٥ ، ٣.٥٨) على التوالي ، وهذا أعلى من الوسط الحسابي الافتراضي، ويشير إلى إتاحة الفرصة للمساهمين للاستفسار من المدقق الخارجي فيما يخص الأمور المالية ويحق لهم الإطلاع على أي عمليات غير عادية قد تؤثر مستقبلاً على أسعار الأسهم .

٤- بينت النتائج إلى أن الوسط الحسابي الموزون لحماية حقوق أصحاب المصالح هو أعلى وسط حسابي لمحاور عينة البحث وأعلى من الوسط الافتراضي إذ بلغ (٤.١٢) وبانحراف معياري (٠.٨٠) في حين كانت درجة التباين في آراء أفراد العينة (٠.٦٤) وهذا يشير إلى أن حماية حقوق أصحاب المصالح يحضى بأهمية نسبية من قبل المستثمرين حيث بلغت الأهمية النسبية لهذا المحور (٨٢ %) .

تشير النتائج التفصيلية إلى أن الفقرة (٢) حصلت على أعلى متوسط حسابي موزون وهو أعلى من الوسط الافتراضي إذ بلغ (٤.٣٢) وهذا يدل على أن إدارة المصرف تحرص على الإيفاء بالتزاماتها اتجاه أصحاب المصالح (الدائنون ، الحكومة ، الأطراف الأخرى) في حين حصلت الفقرة (٣) على وسط حسابي موزون بلغ (٤.٢٠) وهذا يدل على إن إدارة المصرف توفر المعلومات الكافية والمناسبة لأصحاب المصالح من خلال وسائل مناسبة تليها الفقرات (٤ ، ٥ ، ١) على التوالي حيث بلغ الوسط الحسابي الموزون (٤.٠٥ ، ٤.٠٣ ، ٤) على التوالي ، وهذا يعني يحق لأصحاب المصالح الاتصال بمجلس الإدارة فيما يخص التصرفات غير القانونية التي تصدر من قبل الإدارة التنفيذية فضلاً عن تشجيع إدارة المصرف على التعاون النشط بينها وبين أصحاب المصالح ، كما يوفر حماية موثوقة بموجب القوانين واللوائح لحقوق أصحاب المصالح .

٥- تبين أن الوسط الحسابي الموزون لمحور الإفصاح والشفافية مساوي لمحور المعاملة المتكافئة للمساهمين إذ بلغ (٩٤,٣) وهو أعلى من الوسط الحسابي الافتراضي وبانحراف معياري (٠.٩١) إذ بلغت درجة التباين (٠.٨٢) في حين بلغت الأهمية النسبية (٧٩ %) . وتشير النتائج التفصيلية إلى أن الفقرة (٤) حققت أعلى متوسط حسابي إذ بلغ (٤.١٢) يليه الفقرات (٢ ، ١ ، ٥) حيث بلغ (٣,٩٥ ، ٣,٩٢ ، ٣,٨٨) على التوالي في حين بلغت الفقرة (٣) أدنى متوسط حسابي إذ بلغ (٣.٨٥) وهذا يدل على أن إدارة المصرف تحرص على الإفصاح عن المخاطر المنظورة والخطط الإستراتيجية المستقبلية فضلاً عن اختيار المدقق الخارجي الذي يتميز في الكفاءة والاستقلالية لمراجعة القوائم المالية ولتقديم التأكيدات الموضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين عن المركز المالي وأداء المصرف ، وكذلك الإفصاح عن المعلومات الهامة المتعلقة بالمصرف والإفصاح عن الملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت .

يشير الجدول (٢) إلى الأهمية النسبية لكل معيار من معايير الحوكمة اذ ظهرت النتائج إلى إن دور أصحاب المصالح حقق أعلى نسبة اذ بلغت ٨٢% تليها المعاملة المتكافئة للمساهمين جميعا والإفصاح والشفافية إذ بلغت النسبة ٧٩% ، أما مسؤوليات مجلس الإدارة إذ بلغت النسبة ٧٨% ، واقل نسبة لمعيار دور حماية حقوق المساهمين اذ بلغت ٧٦% .

جدول رقم (٢) الأهمية النسبية لكل معيار من معايير الحوكمة

ت	اسم المعيار	النسبة
١	دور أصحاب المصالح	%٨٢
٢	المعاملة المتكافئة للمساهمين جميعا	%٧٩
٣	الإفصاح والشفافية	%٧٩
٤	مسؤوليات مجلس الإدارة	%٧٨
٥	دور حماية حقوق المساهمين	%٧٦

يشير الجدول رقم (٣) إلى التحليل الإحصائي لاستجابات أفراد العينة واتجاه إجاباتهم .

جدول (3) التحليل الإحصائي لاستجابات أفراد العينة واتجاه إجاباتهم

المحاور	تسلسل الفقرات	إجابات أفراد العينة					المؤشرات الإحصائية			
		موافق وبشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق وبشدة	الوسط الحسابي الموزون	الأهمية النسبية %	الانحراف المعياري	التباين
مسؤوليات مجلس الإدارة	1	11	37	11	1	0	3.97	79%	0.66	
	2	8	42	10	0	0	3.97	79%	0.55	
	3	19	25	12	4	0	3.98	80%	0.89	
	4	24	15	12	9	0	3.90	78%	1.10	
	5	23	15	7	15	0	3.77	75%	1.21	
الوسط الحسابي الموزون والأهمية النسبية والانحراف المعياري والتباين							3.92	78%	0.92	0.85
المعاملة المتكافئة للمساهمين جميعا	1	13	30	12	5	0	3.85	77%	0.86	
	2	15	35	9	1	0	4.07	81%	0.69	
	3	15	26	18	1	0	3.92	78%	0.79	
	4	14	26	15	4	1	3.80	76%	0.94	
	5	25	20	10	5	0	4.08	82%	0.96	
الوسط الحسابي الموزون والأهمية النسبية والانحراف المعياري والتباين							3.94	79%	0.86	0.74
دور حماية حقوق المساهمين	1	18	24	15	3	0	3.95	79%	0.87	
	2	13	25	16	6	0	3.75	75%	0.91	
	3	14	29	15	2	0	3.92	78%	0.79	
	4	14	22	9	15	0	3.58	72%	1.11	
	5	19	20	15	6	0	3.87	77%	0.98	
الوسط الحسابي الموزون والأهمية النسبية والانحراف المعياري والتباين							3.81	76%	0.95	0.90
دور أصحاب المصالح	1	14	36	6	4	0	4.00	80%	0.78	
	2	27	25	8	0	0	4.32	86%	0.70	
	3	19	34	7	0	0	4.20	84%	0.63	
	4		19	13	4	0	4.05	81%	0.95	
	5	19	28	9	4	0	4.03	81%	0.86	
الوسط الحسابي الموزون والأهمية النسبية والانحراف المعياري والتباين							4.12	82%	0.80	0.64
الإفصاح والشفافية	1	15	30	10	5	0	3.92	78%	0.87	
	2	17	29	9	4	1	3.95	79%	0.93	
	3	14	28	13	5	0	3.85	77%	0.88	
	4	23	24	10	3	0	4.12	82%	0.87	

	0.96	77%	3.88	0	5	16	20	19	5	
0.82	0.91	79%	3.94	الوسط الحسابي الموزون والأهمية النسبية والانحراف المعياري والتباين						
3.95				الوسط الحسابي الكلي للحوكمة						

أختبار فرضيات البحث

أما فيما يتعلق بمخاطر الاستثمار في المصارف عينة البحث فإن نتائج علاقات الارتباط والانحدار بين نسب مخاطر الاستثمار (نسبة الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع، ونسبة الائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات) وكافة المتغيرات المستقلة (مسؤوليات مجلس الإدارة ودور المعاملة المتكافئة للمساهمين كافة ودور حماية حقوق المساهمين ودور أصحاب المصالح ودور الإفصاح والشفافية) . ولاختبار هذا الجانب عمد الباحث على اختبار العلاقة بين نسبة الائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات ونسبة الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع وكافة المتغيرات المستقلة تارة ، وبين نسب الائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات ونسبة الائتمان النقدي الى إجمالي الودائع والمتغيرات المستقلة كلاً على حد تارة أخرى .

جدول رقم (٤) اختبار فرضية البحث الرئيسة الأولى

Sig	F	Sig	T	R^2	R
0.61	0.72	0. 02	4.61	0.29	0.54

يوضح الجدول رقم (٤) نتائج علاقات الارتباط والانحدار بين نسبة الائتمان الى إجمالي الودائع وكافة المتغيرات المستقلة ، بوجود علاقة طرديه قوية إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (R) (0.54) ، كما تشير قيمة (t) المحسوبة إلى (٤,٦١) وبدرجة ثقة (٠,٠٢)إلى انعدام الأثر ذات الدلالة الإحصائية للمتغير التابع المتمثل في نسبة الائتمان النقدي على إجمالي الودائع على المتغيرات المستقلة بأكملها ، وتم الاستدلال على ذلك من اختبار (F) حيث بلغت قيمته
(0.72) وبمستوى معنوية (0.61) والذي يؤكد على عدم قبولها الإحصائي وانعدام الأثر لذا يتم رفض فرضية البحث الرئيسية الأولى ، كما يوضح الجدول القدرة التفسيرية للائتمان النقدي على إجمالي الودائع على المتغيرات المستقلة إذ بلغت (R_2) (٠,٢٩) وهذا يعني ما نسبته (0.29) من المتغيرات الحاصلة في مجمل المتغيرات المستقلة .

جدول رقم (٥) اختبار فرضية البحث الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسة الأولى

Bi	Sig	F	Sig	T	R^2	R
(- 11.15)	0.36	0.91	0. 01	4.80	0.83	0.29

يوضح الجدول رقم (٥) نتائج علاقات الارتباط والانحدار بين المتغير التابع المتمثل بنسبة الائتمان إلى إجمالي الودائع والمتغير المستقل مسؤوليات مجلس الإدارة ، ومنه يظهر وجود علاقة موجبة طردية ولكنها ضعيفة ، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٢٩) ، كما يوضح الجدول أن قيمة معامل الانحدار (bi) بلغت (-

11.15) وهذا يعني أن التغيير بمقدار وحدة واحدة في المتغير التابع نسبة الائتمان إلى إجمالي الودائع سيؤدي إلى تغيير في المتغير المستقل المتمثل في مسؤوليات مجلس الإدارة بـ (11.15−) وحدة ، وتسير قيم (t) المحسوبة (٤,٨٠) وبدرجة ثقة (٠,٠١) إلى انعدام الدلالة الإحصائية لنسبة الائتمان على إجمالي الودائع إلى مستويات مجلس الإدارة وتم الاستدلال على هذا الاستنتاج من خلال اختبار (F) إذ بلغت قيمته (٠,٩١) وبدرجة ثقة (٠,٣٦) والذي يؤكد عدم قبولها الإحصائي ، ولانعدام الأثر لذا يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى للبحث كما يوضح الجدول أعلاه القدرة التفسيرية للائتمان إلى إجمالي الودائع على مسؤوليات مجلس الإدارة حيث بلغت قيمة معامل التجديد (R^2) (0.08) وهذا يدل على أن للائتمان إلى إجمالي الودائع يفسر ما يعادل (٠,٠٨) من التغيير في مسؤوليات مجلس الإدارة .

جدول رقم (٦) اختبار فرضية البحث الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسة الأولى

Bi	Sig	F	Sig	T	R^2	R
(−0.65)	0.33	1.07	0. 01	4.9	0.01	0.32

يوضح الجدول رقم (6) نتائج علاقات الارتباط والانحدار بين نسبة الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع والمتغير المستقل دور المعاملة المتكافئة للمساهمين كافة ، ويبين وجود علاقة موجبة طرديه لكنها ضعيفة إذ بلغ معامل الارتباط (R) (0.32)، كما يوضح أن معامل الانحدار (bi) بلغ (0.65−) وهذا سيؤدي إلى تغيير في المتغير المستقل دور المعاملة المتكافئة للمساهمين كافة بـ (0.65−) وحدة ، حيث تشير قيمة (t) المحسوبة (4.9) وبدرجة ثقة(0.01) إلى انعدام الدلالة الإحصائية لنسبة الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع و دور المعاملة المتكافئة للمساهمين كافة ، وتم الاستدلال على هذا الاستنتاج من خلال اختبار (F) إذ بلغت قيمتها (1.07) وبدرجة ثقة(0.33) والذي يؤكد عدم قبولها الإحصائي ، ولانعدام الأثر لذا يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية للبحث وبلغت قيمة معامل التجديد (R^2) (0.01) وهذا يدل على أن للائتمان النقدي على إجمالي الودائع يفسر ما يعادل (٠,٠١) من التغيير في دور المعاملة المتكافئة للمساهمين كافة .

جدول رقم (7) اختبار فرضية البحث الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسة الأولى

Bi	Sig	F	Sig	T	R^2	R
0.43	0.33	1.04	0. 01	4.9	0.96	0.31

يبين الجدول رقم (٧) أعلاه نتائج علاقات الارتباط والانحدار بين نسبة *الائتمان النقدي على* إجمالي الودائع والمتغير المستقل دور حماية حقوق المساهمين ، حيث ظهر وجود علاقة طرديه موجبة لكنها ضعيفة إذ بلغ (R) قيمته(0.31) ، وقيمة (bi) (٠,٤٣) وهذا يعني أن التغيير بمقدار وحدة واحدة في المتغير التابع الائتمان النقدي على إجمالي الودائع سيؤدي إلى تغيير في المتغير المستقل دور حماية حقوق المساهمين (0.43). ، حيث تشير قيم (t) المحسوبة (4.9) وبدرجة ثقة (0.01) إلى انعدام الدلالة الإحصائية لنسبة الائتمان النقدي على إجمالي الودائع إلى دور حماية حقوق المساهمين ، وتم الاستدلال على هذا الاستنتاج من

خلال اختبار (F) إذ بلغت قيمتها (1.04) وبدرجة ثقة (0.33) والذي يؤكد عدم قبولها الإحصائي ، ولانعدام الأثر لذا يتم رفض الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الأولى للبحث حيث بلغت قيمة(R^2) (٠,٩٦) وهذا يدل على أن للائتمان النقدي على إجمالي الودائع يفسر ما يعادل (٠,٩٦) من التغيير في دور حماية حقوق المساهمين .

جدول رقم (٨) اختبار فرضية البحث الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسة الأولى

Bi	Sig	F	Sig	t	R^2	R
0.44	0.35	0.94	0. 01	4.8	0.08	0.29

يشير الجدول رقم (٨) إلى نتائج علاقات الارتباط والانحدار بين نسبة الائتمان النقدي على إجمالي الودائع والمتغير المستقل دور أصحاب المصالح ، حيث بين وجود علاقة طرديه موجبة لكنها ضعيفة إذ بلغت قيمة (R) (0.29) ، وقيمة (bi) بلغت (0.44) وهذا يدل على أن التغيير بمقدار وحدة واحدة في المتغير التابع سيؤدي إلى تغيير في المتغير المستقل بـ (0.44) وحدة ، حيث تشير قيم (t) المحسوبة (4.8) وبدرجة ثقة (0.01) إلى انعدام الدلالة الإحصائية نسبة الائتمان إلى إجمالي الودائع ودور أصحاب المصالح وتم الاستدلال على هذا الاستنتاج من خلال اختبار (F) وبلغت قيمتها (0.94) وبدرجة ثقة (0.35) والذي يؤكد عدم قبولها الإحصائي ولانعدام الأثر لذا يتم رفض الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الأولى للبحث وبلغت قيمة (R_2) (0.08) وهذا يدل على أن للائتمان النقدي على إجمالي الودائع يفسر ما يعادل (0.08) من التغيير في دور أصحاب المصالح .

جدول رقم (٩) اختبار فرضية البحث الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسة الأولى

Bi	Sig	F	Sig	t	R^2	R
0.21	0.37	0.90	0. 01	4.82	0.08	0.28

يوضح الجدول رقم (٩) إلى نتائج علاقات الارتباط والانحدار بين نسبة الائتمان النقدي الى إجمالي الودائع والمتغير المستقل الإفصاح والشفافية ، إذ ظهر وجود علاقة طرديه موجبة لكنها ضعيفة و بلغت قيمة (R) (0.28) ، وقيمة (bi) (0.21) وهذا يشير إلى أن التغيير بمقدار وحدة واحدة في المتغير التابع نسبة الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع سيؤدي إلى تغيير في المتغير المستقل الإفصاح والشفافية بـ (0.21) وحدة ، حيث ظهرت قيمة (t) المحسوبة (4.82) وبدرجة ثقة (0.1) إلى انعدام الدلالة الإحصائية للمتغير التابع والإفصاح والشفافية وتم الاستدلال على هذا الاستنتاج من خلال اختبار (F) اذ بلغت قيمتها (0.90) وبدرجة ثقة (0.37) والذي يؤكد عدم قبولها الإحصائي ولانعدام الأثر لذا يتم رفض الفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسية الأولى للبحث حيث بلغت قيمة (R^2) (0.08) وهذا يشير أن نسبة الائتمان النقدي الى إجمالي الودائع يفسر ما يعادل (0.08) من التغيير في الإفصاح والشفافية .

جدول رقم (١٠) اختبار فرضية البحث الرئيسة الثانية

Sig	F	Sig	T	R^2	R
0.69	0.58	0.06	3.88	0.25	0.50

يشير الجدول رقم (١٠) إلى نتائج علاقات الارتباط والانحدار بين نسبة الائتمان النقدي الى إجمالي الموجودات وكافة المتغيرات المستقلة ، بوجود علاقة طرديه قوية إذ بلغت قيمة (R) (٠,٥٠) ، وتشير قيمة (t) المحسوبة إلى (3.88) وبدرجة ثقة (0.06) إلى انعدام الأثر ذات الدلالة الإحصائية للمتغيرات المستقلة بأكملها ، وتم الاستدلال على ذلك من اختبار (F) إذ بلغت قيمتها (0.58) وبمستوى معنوية (0.69) والذي يؤكد على عدم قبولها الإحصائي ولانعدام الأثر لذا يتم رفض فرضية البحث الرئيسية الثانية ، كما يبين الجدول القدرة التفسيرية للائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع على كافة المتغيرات المستقلة حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (R^2) (0.25) وهذا يعني أن ما نسبته (0.25) من المتغيرات الحاصلة في مجمل المتغيرات المستقلة

جدول رقم (١١) اختبار فرضية البحث الفرعية الاولى من الفرضية الرئيسة الثانية

Bi	Sig	F	Sig	T	R^2	R
(−0.68)	0.25	1.47	0. 02	4.29	0.13	0.36

يبين الجدول رقم (١١) نتائج علاقات الارتباط والانحدار بين المتغير التابع المستقل نسبة الائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات والمتغير المستقل مستويات مجلس الإدارة ، اذ ظهر وجود علاقة طرديه إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (R) (0.36) ، كما ظهر أن معامل الانحدار (bi) قيمته (−0.68) وهذا يعني أن التغيير بمقدار وحدة واحدة في المتغير المستقل بـ (−0.68) وحدة ، وتبين قيمة (t) المحسوبة إلى (4.29) وبدرجة ثقة (0.02) إلى انعدام الدلالة الإحصائية لنسبة الائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات و مستويات مجلس الإدارة وتم الاستدلال على هذا الاستنتاج من خلال اختبار (F) حيث بلغت قيمتها (1.47) وبدرجة ثقة (0.25) والذي يؤكد عدم قبولها الإحصائي ولانعدام الأثر لذا يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثانية للبحث ، كما يوضح الجدول أعلاه القدرة التفسيرية للائتمان النقدي الى إجمالي الموجودات لمستويات مجلس الإدارة اذ بلغت قيمة معامل التجديد (R^2) (0.13) وهذا يدل على أن نسبة الائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات يفسر ما يعادل (٠,١٣) من التغيير في مسؤوليات مجس الإدارة .

جدول رقم (12) اختبار فرضية البحث الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسة الثانية

Bi	Sig	F	Sig	T	R^2	R
(−0.80)	0.23	1.60	0. 01	4.34	0.1٥	0.39

يوضح الجدول رقم (12) نتائج علاقات الارتباط والانحدار بين نسبة الائتمان النقدي الى إجمالي الموجودات ودور المعاملة المتكافئة للمساهمين كافة، حيث ظهر وجود علاقة طرديه إذ بلغ معامل الارتباط (R) (0.39)، كما ظهر معامل الانحدار (bi) قيمته (−0.80) وهذا يعني أن التغيير بمقدار وحدة واحدة في المتغير التابع سيؤدي إلى تغيير في المتغير المستقل بمقدار (−0.80) وحدة ، وظهر أن قيمة (t) المحسوبة

(4.34) وبدرجة ثقة (0.01) إلى انعدام الدلالة الإحصائية لنسبة الائتمان النقدي الى إجمالي الموجودات ودور المعاملة المتكافئة للمساهمين كافة وتم الاستدلال على هذا الاستنتاج من خلال اختبار (F) حيث بلغت قيمتها (1.60) وبدرجة ثقة (0.23) والذي يؤكد عدم قبولها الإحصائي ، ولانعدام الأثر لذا يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية للبحث كما يوضح الجدول القدرة التفسيرية للائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات لدور المعاملة المتكافئة للمساهمين كافة إذ بلغت قيمة معامل التحديد (R^2)(٠,١٥) وهذا يدل على أن للائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات يفسر ما يعادل (٠,١٥) من التغيير في دور المعاملة المتكافئة للمساهمين كافة .

جدول رقم (١٣) اختبار فرضية البحث الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسة الثانية

Bi	Sig	F	Sig	T	R^2	R
(−0.35)	0.23	1.65	0. 01	4.36	0.14	0.38

يشير الجدول رقم (١٣) إلى نتائج علاقات الارتباط والانحدار بين نسبة الائتمان النقدي على إجمالي الموجودات ودور حماية حقوق المساهمين ، إذ ظهر وجود علاقة طرديه إذ بلغ معامل الارتباط (R) (0.38) ، ومعامل الانحدار (bi) قيمته (0.35−) وهذا يدل على أن التغيير بمقدار وحدة واحدة في المتغير التابع سيؤدي إلى تغيير في المتغير المستقل بـ (0.35−) وحدة ، وظهر أن قيمة (t) المحسوبة (4.36) وبدرجة ثقة (0.01)إلى انعدام الدلالة الإحصائية لنسبة الائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات ودور حماية حقوق المساهمين وتم الاستدلال على هذا الاستنتاج من خلال اختبار (F) حيث بلغت قيمتها (1.65) وبدرجة ثقة (0.23) والذي يؤكد عدم قبولها الإحصائي ، ولانعدام الأثر لذا يتم رفض الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية للبحث كما يوضح الجدول القدرة التفسيرية للائتمان النقدي على إجمالي الموجودات إلى دور حماية حقوق المساهمين حيث بلغ معامل التجديد (R^2) (0.14) وهذا يدل على أن للائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات يفسر ما يعادل (0.14) من التغيير في دور حماية حقوق المساهمين .

جدول رقم (١٤) اختبار فرضية البحث الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسة الثانية

Bi	Sig	F	Sig	T	R^2	R
0.76	0.25	1.49	0. 02	4.29	0.13	0.36

يبين الجدول رقم (١٤) نتائج علاقات الارتباط والانحدار بين نسبة الائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات والمتغير المستقل دور أصحاب المصالح ، حيث تبين وجود علاقة طرديه إذ بلغ معامل الارتباط (R) (0.36) ، وقيمة معامل الانحدار (bi) (0.76) وهذا يدل على أن التغيير بمقدار وحدة واحدة في المتغير التابع سيؤدي إلى تغيير في المتغير المستقل بـ (0.76) وحدة ، أن قيمة (t) المحسوبة (4.29) وبدرجة ثقة (0.02) إلى انعدام الدلالة الإحصائية لنسبة الائتمان على إجمالي الموجودات ودور أصحاب المصالح وتم الاستدلال على هذا الاستنتاج من خلال اختبار (F) حيث بلغت قيمتها(١,٤٩) وبدرجة ثقة (0.25) والذي يؤكد عدم قبولها الإحصائي ، ولانعدام الأثر لذا يتم رفض الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الثانية للبحث كما يوضح القدرة التفسيرية للائتمان النقدي الي إجمالي الموجودات لدور أصحاب المصالح حيث بلغت قيمة (R^2) (0.13)

وهذا يدل على أن للائتمان نقدي الى إجمالي الموجودات يفسر ما يعادل (0.13) من التغيير الحاصل في المتغير المستقل دور أصحاب المصالح .

جدول رقم (١٥) اختبار فرضية البحث الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسة الثانية

Bi	Sig	F	Sig	T	R^2	R
0.33	0.26	1.45	0. 02	4.28	0.11	0.33

يوضح الجدول رقم (١٥) علاقات الارتباط والانحدار بين نسبة الائتمان النقدي الى إجمالي الموجودات والمتغير المستقل الإفصاح والشفافية ، حيث ظهر وجود علاقة طرديه إذ بلغ معامل الارتباط (R) (0.33) ، ومعامل الانحدار (bi) قيمته (0.33) وهذا يشير إلى أن التغيير بمقدار وحدة واحدة في المتغير التابع لنسبة الائتمان النقدي على إجمالي الموجودات سيؤدي إلى تغيير في المتغير المستقل الإفصاح والشفافية بـ (0.33) وحدة ، وبلغت قيمة (t) المحسوبة (4.28) وبدرجة ثقة (0.2) إلى انعدام الدلالة الإحصائية لنسبة الائتمان النقدي على إجمالي الموجودات إلى الإفصاح والشفافية وتم الاستدلال على هذا الاستنتاج من خلال اختبار (F) حيث بلغت قيمتها (1.45) وبمستوى معنوية (0.26) والذي يؤكد عدم قبولها الإحصائي ، ولانعدام الأثر لذا يتم رفض الفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسية الثانية للبحث ويبين القدرة التفسيرية للائتمان النقدي على إجمالي الموجودات إلى دور الإفصاح والشفافية اذ بلغ معامل التجديد (R^2) (0.11) وهذا يدل على أن للائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات يفسر ما يعادل (0.11) من التغيير في المتغير المستقل الإفصاح والشفافية .

يتضح من الجداول أعلاه أن أعلى ارتباط ضمن الفرضيات تمثل بعلاقة نسبة الائتمان النقدي على إجمالي الودائع مع المتغيرات المستقلة باجمعها إذ بلغت قيمة (R) (0.54) ، تليها علاقة نسبة الائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات مع المتغيرات المستقلة باجمعها إذ بلغت قيمة (R) (0.50) ، وجاءت علاقة نسبة الائتمان النقدي على إجمالي الودائع بالإفصاح والشفافية أقل علاقة موجبة بلغت (0.28) فيما بلغت أعلى نسبة تفسيرية للمتغير التابع المتمثل بنسبة الائتمان النقدي على إجمالي الودائع مع المتغيرات بأجمعها والذي فسر ما نسبته (0.29) من المتغيرات المستقلة بأجمعها ، تليها نسبة معامل التجديد (R^2) للمتغير التابع لنسبة الائتمان على إجمالي الموجودات مع المتغيرات بأجمعها إذ بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.25) فيما جاءت أيضاً نسبة معامل التحديد (R^2) للمتغير التابع لنسبة الائتمان النقدي على إجمالي الودائع في تفسير دور الإفصاح والشفافية إذ بلغت (0.8) كما جاءت قيمة (t) المحسوبة لكل الفرضيات بانعدام الدلالة الإحصائية والتي أكدتها قيمة (f) لفرضيات البحث بأجمعها لذا يمكن القول برفض فرضيات البحث بأجمعها .

ويرى الباحث أن سبب عدم وجود هذه العلاقة إلى عدم فاعلية مجالس الإدارة للمصارف عينة البحث في أداء دورها الرقابي في رصد تصرفات المدراء التنفيذيين والحد من التصرفات والممارسات السلبية التي يقومون بها للحد من مخاطر الاستثمار ، وإن ما تعرض إليه العراق من فجوات اقتصادية وكوارث مالية إضافة إلى الاقتصاد وحيد الجانب المتمثل بالنفط وانهيار البني التحتية للبلد بشكل كامل (الصناعة ، الزراعة ، الخدمات ... وغيرها) والذي يؤكد ما جاءت به الدراسة .

المبحث الرابع :الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات :

١- ظهر إن أعلى معامل ارتباط ضمن فرضيات البحث الرئيسة تمثل في علاقة نسبة الائتمان النقدي إلى مجموع الودائع مع المتغيرات المستقلة بأجمعها إذ بلغت قيمته (٠,٥٤) ، تليها نسبة الائتمان النقدي إلى مجموع الموجودات مع المتغيرات المستقلة بأجمعها إذ بلغت قيمته (٠,٥٠) .

٢- تبين أن علاقة نسبة الائتمان النقدي إلى مجموع الودائع بالإفصاح والشفافية أقل علاقة موجبة إذ بلغ معامل الارتباط (٠,٢٨) ، فيما بلغت علاقة نسبة الائتمان النقدي إلى مجموع الموجودات بدور المعاملة المتكافئة للمساهمين كافة أعلى علاقة موجبة إذ بلغ معامل الارتباط (٠,٣٩) .

٣- إن نظام الحوكمة يمثل التقاء الممارسات والإجراءات السليمة وإن هذه الإجراءات والممارسات تخضع لمعايير وقواعد تحكمها بصورة ملزمة ، وتهدف من خلالها إلى ضمان عدم حصول تعارض بين الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة المالية وأسلوب عمل الإدارة العليا في تحقيق تلك الأهداف ومن هذه الأهداف تخفيض مخاطر الاستثمار المصرفي .

٤- يحقق نظام الحوكمة فوائد كبيرة في حالة تطبيقه بشكل سليم ومن هذه الفوائد على سبيل المثال (تحقيق المسائلة للإدارة العليا – الرقابة المالية والمحاسبية – الإفصاح والشفافية – التقييم الفعال والمستمر لأداء المؤسسة المصرفية) .

٥- يساعد نظام الحوكمة على الحد من المشاكل المالية ومشكلة فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية ، حيث أن مثل هذه المشاكل تؤدي إلى زعزعة ثقة المستثمر بالمؤسسة المصرفية والنظام المصرفي عموماً .

٦- التطبيق السليم لنظام الحوكمة في المؤسسة المصرفية يجب أن يرافقه تشكيل لجان تعتبر داعمة بسلامة التطبيق ومن هذه اللجان لجنة الرقابة التي تعمل بشكل مستقل وتأخذ على عاتقها مهمة التأكد من درجة موثوقية التقارير ومدى التزام المؤسسة المصرفية بالقوانين والتعليمات التي تساهم في الحد من المخاطر المحتملة .

٧- عدم ثبوت العلاقة بين معايير حوكمة الشركات المتمثلة (بمسؤوليات مجلس الإدارة ، المعاملة المتكافئة للمساهمين ، دور حماية حقوق المساهمين ، دور أصحاب المصالح ، الإفصاح والشفافية) وبين مخاطر الاستثمار المتمثلة بنسبة الائتمان النقدي الى إجمالي الودائع ، ونسبة الائتمان النقدي الى إجمالي الموجودات في مصارف عينة البحث .

٨- عدم التزام المصارف العراقية بنشر تقرير خاص عن نظام الحوكمة في المصارف والمعايير المتبعة للارتقاء بمستوى الحوكمة فيها ، على الرغم من أهميتها في التأثير على سلوكيات المستثمرين وعلى قراراتهم الاستثمارية .

ثانياً : التوصيات :

١- نشر ثقافة نظام الحوكمة من خلال القيام بحملات توعية حول ماهية ومبادئ نظام الحوكمة على أن تقوم بهذه الحملات الجهات الساندة والجهات الأخرى التي لها علاقة بتطبيق هذا النظام ومنها على سبيل المثال (غرف التجارة والصناعة – هيئات أسواق المال – البنك المركزي .. وغيرها من الجهات الأخرى) ، فضلاً عن عقد المؤتمرات وإقامة حلقات نقاشية تهدف إلى ترسيخ مبادئ نظام الحوكمة .

٢- المتابعة المستمرة للتأكد من تحقق المستوى الكافي من الإفصاح في التقارير السنوية من خلال احتوائها على جميع المعلومات المطلوبة التي يحتاجها متخذ القرارات وكذلك ضمان العدالة في الإفصاح إلى جميع الأطراف من أصحاب المصلحة وأية جهات أخرى .

٣- إصدار مبادئ خاصة لنظام الحوكمة من دون الاستغناء عن المبادئ الدولية والمبادئ التي صدرت من جهات أخرى ذات اختصاص وذلك بهدف الخروج بمبادئ مناسبة لبيئة العمل المناسبة لتلك المبادئ .

٤- الاهتمام العالي باللجان المنبثقة من الأعضاء غير التنفيذية في مجلس الإدارة وضمان عملها بالشكل المطلوب تهدف دعم نظام الحوكمة ومن هذه اللجان على سبيل المثال (لجنة الرقابة – لجنة تقويم مدى تطبيق النظام) .

٥- إعداد هيكل حوافز مادية لأعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين لضمان أداء مهامهم بالشكل المطلوب بعيداً عن الممارسات غير السليمة مما يجعل نظام الحوكمة موضع التطبيق السليم .

المصادر

أولاً : العربية

أ – الكتب

١. الخضيري ، محسن أحمد ، حوكمة الشركات ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠٠٤ .

٢. الصياد ، جلال و ربيع ، عبد الحميد محمد ، " مبادئ الطرق الإحصائية " ط ١ ،دار تهامة للنشر ،المملكة العربية السعودية – جدة ، ١٩٨٣ .

٣. القريشي ، أحسان كاظم شريف ، " الطرائق المعلمية والطرائق اللامعلمية في الاختبارات الإحصائية " ط ١ ، مطبعة الديواني ، العراق – بغداد ، ٢٠٠٧ .

٤. درويش ، عدنان بن حيدر ، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة ، اتحاد المصارف العربية ، نسخة الكترونية ، ٢٠٠٧ .

٥. عبد السميع ، أحمد ، " مبادئ الإحصاء " ط١ ، دار البداية ، الاردن – عمان ، ٢٠٠٨ .

٦. محمد ، حاكم محسن وراضي ، حمد عبد الحسين ، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة ، ط١ ، دار اليازوري للطباعة والنشر ، ٢٠١٠ .

ب – الدوريات

١ – جبر ، شذى عبد الحسين (قياس مستوى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وأثرها في الوصول للقيمة الحقيقية للسهم – دراسة تحليلية في سوق العراق للأوراق المالية) مجلة الرافدين الجامعة للعلوم ، العراق ، ٢٠١٢ .

٢– سفر ، احمد ، الحوكمة وإدارة المخاطر والالتزام في قطاع المال والأعمال ، ورقة عمل مقدمة الى منتدى الاتحاد العام لغرفة التجارة في بيروت ، ٢٠١٠ .

٣ – عبد الرزاق ، جبار ، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي – حالة دول شمال أفريقيا ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا – العدد السابع ، ٢٠٠٩ .

4 – الفضل ، مؤيد محمد علي ، (العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة في ضوء نظرية الوكالة – دراسة حالة في الأردن) ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، العراق ، القادسية ، ٢٠١١ .

ت – الرسائل والاطاريح

١ – التميمي ، عباس حميد عيدان ، أثر نظرية الوكالة في التطبيقات المحاسبية والحوكمة في الشركات المملوكة للدولة ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد ، كجزء من متطلبات شهادة الدكتوراه في المحاسبة ، ٢٠٠٨ .

٢ – الحلاوي ، علي حسين عليوي ، حوكمة الشركات وأثرها في تحسين أداء منظمات للأعمال – دراسة تطبيقية لعينة من الشركات الصناعية (المختلطة والخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من ١٩٩٩ – ٢٠٠٨ ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء ،٢٠١٠ .

٣ – حميدي ، كرار سليم عبد الزهرة ، العلاقة بين حوكمة الشركات وتمهيد الدخل – دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية ، رسالة ماجستير محاسبة ، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الكوفة ، العراق ، ٢٠١١ .

٤ – زيني ، حسين زهير عبد الأمير ، تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية باستعمال متغيرات حوكمة الشركات ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الكوفة ، العراق٥ ، ٢٠١٣ .

٥ – سعيد ، عبد علي ، الأثر المتوقع لحوكمة الشركات المساهمة ، دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة تشرين ، سوريا ، ٢٠٠٩ .

٦ – الهيتي ، إيمان أحمد ، تطوير نظام للحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني ، أطروحة دكتوراه في المحاسبة ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، الأردن ، ٢٠٠٥ .

ثانياً : المصادر الأجنبية :

1. Adams R, and Mehran , H. " Is Corporate Governance Different for bank Holding Companies ? " Working paper , Federal Reserve Bank of New York , 2003 .
2. Nam , Sang – Woo . " Corporate Governance of Banks " , Asian Development Bank , 2006 .
3. Polsiri , piruna and Sookhanaphibarn , Kingkran , " Corporate Governance and Financial Variables : Eridence from Thail and listed Firms during the East Asian Economic Crisis , Journal of Economies and Management , 2009 .
4. Shleifer , A. , R.W. Vishny , " Asnrvey of Corporate " Journal of Finance , Vol (52) , No (2) 1997 .
5. Organization for Economic CO –operation and Development (OECD) " principles of Corporate Governance" 2004 .